الدّليل الإرشادي

لامتحان الكفاية في اللغة العربية

إعداد

الدكتور جعفر نايف عبابنة

عضو مجمع اللغة العربية الأردني

١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م

المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإيداع (٢٠٢٥/٣/١٢٩٨)

عبابنة، جعفر نايف علي

الدليل الإرشادي لامتحان الكفاية في اللغة العربية. عمان/ مجمع اللغة العربية الأردني، ٢٠٢٥

(٤١)ص

ر.إ.: ٢٠٢٥/٣/١٢٩٨

الطبعة: الأولى

ISBN 978-9923-9910-9-1 (ردمك)

جميع الحقوق محفوظة للمجمع

أقرت هذا الدليل اللجنة العليا للامتحان برئاسة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني وعضوية ثلاثة من أعضائه وممثل عن كل من وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وهيئة الخدمة والإدارة العامة

الطبعة الأولى، ١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م

الفهرس

مقدمة ٥
بنية النحو العربي: الهياكل والمحاور الأساسية ٧
المقولات أو الفصائل النحوية ١١
الأخطاء النحوية..... ١٩
الانزياحات الأسلوبية ٢٩
ملحوظات وإرشادات عامة..... ٣٢
اختيار النص ٣٢
الأسئلة النحوية واللغوية ٣٣
أسئلة الإملاء والترقيم..... ٣٦
إرشادات للممتحنين ٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يقيس (امتحان الكفاية في اللغة العربية)، في الدرجة الأولى، مهارة الفهم والاستيعاب، كما يقيس القدرات اللغوية التي تؤهل المعلمين والأساتذة الجامعيين والإعلاميين للقيام بواجباتهم الوظيفية، وما يرافقها من أنشطة لغوية كتابية تتطلب التعبير السليم.

وهو امتحان ذو طبيعة عامّة تناسب الممتحنين من اختصاصات متنوعة، ويقيس القَدْر المشترك عندهم من المعلومات اللغوية.

وتمشياً مع هذا الاتجاه العام يُقدِّم هذا الدليل الإرشادي صورة شاملة للنحو العربي، موجزة تمسك بالعموميات، يمكن أن يفيد بها واضعو الامتحان، والمتقدمون له، على حدٍّ سواء.

وفي هذا الإطار أبرز الدليل الهياكل والمحاور الأساسية، وأتبعها بالحديث عن الفصائل النحوية الصرفية، كأقسام الكلمة والعدد والنوع والحالات الإعرابية ومفاهيم أخرى.

واجتهد هذا الدليل أن يحصر معظم الأخطاء النحوية الإعرابية التي تقع في الكلام، وميَّز بينها وبين الانزياحات الأسلوبية السائدة في التعبير، وأورد في شأنها المقترحات اللازمة.

وحدّد الدليل الموضوعات التي يجب أن تدخل في الأسئلة اللغوية، والموضوعات التي يجب تجنّبها، إمّا لأنها تخصّصية دقيقة، أو لأنها موضع اختلاف بين العلماء، أو تحتمل أوجهاً عدة ويصعب تخطئتها.

ولذلك يجب الاقتصار على الأخطاء الصريحة التي ليست موضع خلاف وتؤدي إلى اختلاف في المعنى أو في الوظيفة النحويّة؛ كما حدّد الموضوعات الأخرى ذات الصلة من إملاء وترقيم.

وقد تضمن الدليل عدداً من الإرشادات والتوصيات التي يمكن أن يفيد بها واضعو الامتحان في اختيار نصوص الاستيعاب ووضع الأسئلة، كما تضمن إرشادات للمتقدمين للامتحان عسى أن ينتفعوا بها في اجتياز الامتحان.

بنية النحو العربي

الهياكل والمحاور الأساسية

النحو هو امتداد أفقي من الخانات المحددة التي تملؤها عناصر معجمية بترتيب معين، لأداء معانٍ مقصودة.

ووحدةُ التحليل الصغرى في النحو العربي هي الجملة النواة، وهي جملةٌ بسيطة إخبارية مُثْبَتة، وتحمل معنى أساسياً هو الإسناد، أي الارتباط المعنوي بين ركنين أساسيين للجملة، هما المسند والمسند إليه.

وهي نوعان: جملة فعلية تبدأ بفعل، وتتألف من فعل لازم وفاعل. وإذا كان الفعل متعدياً، فإنه يأخذ مفعولاً به واحداً أو أكثر. وإذا تحولت هذه الجملة الفعلية إلى مبنية للمجهول تغير ركناها وتركّبت عندئذ من فعل مبني للمجهول، ونائب فاعل هو في الأصل مفعول به غالباً، بعد تغيرات مخصوصة في هيئة الفعل، وحَذْفِ الفاعل، ورفع المفعول به.

والآخر جملة اسمية تتألف من مبتدأ هو اسم (أو ما يقوم مقامه)، وخبر يتم به الكلام وتحصل الفائدة. والخبر قد يكون مفرداً (لا جملة ولا شبه جملة)، وقد يكون جملة اسمية أو فعلية، أو شبه جملة (جاراً ومجروراً أو ظرف زمان أو مكان). والمسند في الجملة الفعلية هو الفعل لازماً أو متعدياً، مبنياً للمعلوم أو مبنياً للمجهول. والمسند إليه في الجملة الفعلية المبنية للمعلوم هو الفاعل، وفي الجملة المبنية للمجهول هو نائب الفاعل. والمسند في الجملة الاسمية هو الخبر، والمسند إليه هو المبتدأ. وإذا دخلت النواسخ (مثل كان وأخواتها وإنَّ وأخواتها) على الجملة الاسمية يكون المسندُ خَبَرَها (وهو في الأصل خبر المبتدأ)، والمسندُ إليه اسمها (وهو في الأصل المبتدأ). والمقصود بالإسناد النسبة، أي نسبة أمر ما إلى ما له علاقة به، ولذلك يمكن القول إن المسند هو منسوب، والمسند إليه هو منسوب إليه.

وحينما يراد توسيع الجملة البسيطة لتطوير المعنى الأساسي الذي تحمله إلى مدى أوسع تدخل عناصر كثيرة أخرى، فتتمدّد

الجملة النواة ذات اليمين وذات الشمال، لأن تلك العناصر تأتي عن يمين تلك الجملة وشمالها.

ومن تلك العناصر كان وأخواتها (أصبح، أمسى، ظل...) التي تكيّف فحوى الإسناد من حيث الزمن، وإن وأخواتها (كأنّ، لعلّ، ليت...) التي تُسْقِط وجهة نظر المتكلم على فحوى الإسناد تأكيداً أو رجاء أو تمنّياً أو تشبيهاً أو استدراكاً.

وممّا يدخل في توسيع الجملة الأساس عناصر نحويةٌ مُكَمِّلة لأركانها الأساسية مثل التوابع (نعت وعطف وبدل وتأكيد)؛ والمفاعيل: المفعول المطلق والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه (الظرف) والمفعول به؛ والحال، والتمييز، والاستثناء، والروابط، وحروف الجرّ والنصب والجزم، بوظائفها وما تدخله من معانٍ إلى الجملة.

وثمة عشرات من العناصر –غير ما سبق– وهي أدوات: أسماء وأفعال وحروف، تدخل على الجملة لتوسيعها بأشكال وأساليب وأنماط مختلفة، وإفادة معاني التوكيد والنفي، والتوضيح والتفسير والتكثير والتقليل والاستفهام والحصر والقصر والتنبيه

والتعليل والشروع والرجاء والمقاربة والشك واليقين والطلب بأنواعه والإضراب والشرط والقسم والتحذير والإغراء والنداء والندبة والمدح والذمّ والتعجب والتحضيض والعرض؛ وغير ذلك من المعاني الكلية (أي التي تُكَيِّف الجملة كلها) والفرعية (أي التي تخصّ عنصراً معيناً من عناصرها).

والأصل في الجملة العربية التزام الرتبة، أي ترتيب ثابت في إيراد العناصر النحوية. فالأصل تَقَدُّم المبتدأ على الخبر، والفعل على الفاعل والمفعول به، ومجيء أدوات النفي والاستفهام والشرط في صدر الكلام. لكن الترتيب أحياناً قد يجري فيه تقديم وتأخير واجبان، أو اختياريان حينما يسمح السياق بذلك. وشبه الجملة يُتَسَمَّحُ فيه كثيراً بالتقديم والتأخير.

والأصل في الجملة العربية أيضاً ذِكْرُ عناصرها كلِّها، ولكن قد يلحق الحذف بعض العناصر وجوباً. وقد يجري ذلك الحذف اختياراً إذا وجدت القرائن الدالة على المحذوف.

المقولات أو الفصائل النحوية

١- **أقسام الكلمة:** ثلاثة: اسم وفعل وحرف. والحرف لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه. والفعل يكون مسنداً لا مسنداً إليه. والاسم يكون مسنداً ومسنداً إليه.

٢- **الزمن،** وهو تقسيم خاص بالفعل في الدرجة الأولى، ويقسم الزمن الصرفي إلى ماضٍ ومضارع وأمر. ويدل المضارع على حال أو استقبال حسب ما يحيط به من قرائن. والأمر يدل على الطلب. وإذا اعتبرنا أن تنفيذ الطلب يأتي بعد زمن التلفظ بالأمر، فإنه يدل على المستقبل دلالة مصاحبة للطلب. ولذلك يمكن أن نقسم الأفعال إلى مكتمل الحدوث وهو الماضي وغير مكتمل وهو المضارع والأمر.

٣- **النوع في العربية،** مذكر ومؤنث. ويُعبَّر عن التأنيث باللاحقة (تاء التأنيث) أو ببعض الصيغ الصرفية التي تدل على التأنيث بمجملها ومجموع حروفها وتنتهي بألف أو ألف وهمزة.

وبعض هذه الصيغ لها مقابل مذكر، مثل: أَفْعَل فَعْلاء، أَفْعَل فُعْلى وفعلان فَعْلَى.

ويعرف المؤنث من غير هذه الأنواع، أي الذي ليس فيه علامة تأنيث ظاهرة، بالمطابقة النحوية التي تُبْرِزُ التأنيث عن طريق الضمائر وأسماء الموصول وأسماء الإشارة وتاء التأنيث كقولنا: هذه الشمسُ رأيتها طَلَعتْ. تلك الأرضُ التي اشتريناها زُرِعَتْ أشجاراً مثمرةً...

٤- **العدد**: الاسم يكون إما مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. والجمع نوعان: جمع تكسير ويتم بتغييرات داخلية في المفرد المعيَّن أهمها تغيُّر الحركات، وجمع تصحيح تصحّ فيه غالباً صورة المفرد وتضاف إليه الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجرّ ويسمّى عندئذ جمع المذكر السالم، أو تضاف إليه الألف والتاء ويسمى جمع المؤنث السالم؛ وقد ترافق ذلك بعضُ التغيرات الصوتية الطفيفة عند حدود الكلمات، ولكن لا يُعْتَدُّ بها وتظل تسميتها بالجمع السالم قائمة.

والمثنى كما هو معروف يصاغ من المفرد بزيادة الألف والنون في حالة الرفع، وزيادة الياء والنون في حالتي النصب والجرّ.

٥- **الشخص**: وهو تقسيم خاص بالضمير الذي يكون إما للمتكلِّم مثل أنا ونحن، أو للمخاطَب مثل أنتَ وأنتِ وأنتم وأنتن، أو للغائب مثل هو وهي وهما وهم وهن.

٦- **التعريف والتنكير**: الاسم في العربية إما معرفة أو نكرة، ولكل منهما خصائصه ودوره في الجملة العربية. فمثلاً: لا يبتدأ بنكرة إلّا في مواضع معينة، والتنكير شرط في الحال والتمييز، والمعرفة شرط في صاحب الحال وغير ذلك من شروط الأبواب. ويكون الاسم معرفة إذا كان علماً، أو مُعَرَّفاً بأل، أو ضميراً، أو اسم إشارة، أو اسماً موصولاً، أو مضافاً إلى معرفة.

٧- **الإعراب والبناء**: والإعراب هو تغير أواخر الكلمات على وفق وظائفها في الجملة وما يدخل عليها من العوامل. والبناء هو لزوم الأواخر حالةً واحدةً في كل الأوضاع النحوية.

وفي العربية أربع حالات للإعراب: الرفع والنصب في الأسماء والأفعال، والجرّ في الأسماء وحدها، والجزم في الأفعال

وحدها. أما الحروف فكلها مبنية، لأنها تلزم حالة واحدة في كل المواضع التي تأتي فيها.

والمرفوعات في العربية هي: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وخبر المبتدأ، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، وتابع الاسم. نعت وتوكيد ومعطوف وبدل، والفعل المضارع غير المسبوق بناصب ولا جازم.

والمنصوبات في العربية هي اسم إنَّ وأخواتها، وخبر كان وأخواتها، والمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه والظرف الزماني أو المكاني، والحال، وبعض أنواع التمييز، والمستثنى، والمنادى، وتابع الاسم المنصوب من نعت وتوكيد ومعطوف وبدل، والفعل المضارع الذي سبقه ناصب.

والمجرورات هي الاسم المسبوق بحرف جر، والمضاف إليه، وتابع الاسم المجرور من نعت وتوكيد ومعطوف وبدل.

والمجزومات هي كل فعل مضارع سبقه جازم. وبعضهم يضيف إلى المجزوم فعل الأمر.

والبناء ليس مقصوراً على الحروف وحدها، فثمة أسماء وأفعال مبنية أيضاً. فمن الأسماء: الضمائر، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة (ما عدا المثنى فيهما)، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والظروف المركبة (ليلَ نهارَ، صباحَ مساءَ)، والأحوال المركبة (بينَ بينَ)، والأعداد المركبة (ما عدا اثني عشر)، مثل: خمسةَ عشرَ، وأسماء الأفعال مثل هيهاتَ.

علماً بأن تغيّرات الضمائر وأسماء الإشارة والموصول تذكيراً وتأنيثاً وتثنية وجمعاً تعد نوعاً من البناء المعجمي (في أصل الوضع)، وليست نتيجة تغييرات يجريها المتكلمون.

ومن الأفعال المبنية الفعل الماضي، وفعل الأمر (عند بعضهم)، والفعل المضارع المتصلة به نونُ التوكيد أو نون النسوة: لتدرُسَنَّ، يَعْرِفْنَ.

وينبغي التنبّه إلى علامات الإعراب الفرعية (أي التي ليست فتحة أو ضمة أو كسرة أو سكوناً)، لأن معظم الأخطاء الإعرابية تقع فيها. وهذه العلامات الفرعية هي: الألف في المثنى رفعاً، وفي الأسماء الخمسة (أب حم أخ فو ذو) نصباً، والواو في الأسماء

الخمسة وجمع المذكر السالم رفعاً، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم نصباً وجراً، وفي الأسماء الخمسة جراً. ومن العلامات الفرعية أيضاً ثبوت النون في المضارع من الأفعال الخمسة (تفعلان، يفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين) رفعاً، وحذفها في المضارع من الأفعال الخمسة نصباً وجزماً. ومنها أيضاً حذفُ حرف العلة من المضارع المعتل الآخر (من غير الأفعال الخمسة)، والفتحة علامةً للجر في الممنوع من الصرف، والكسرة علامةً للنصب في جمع المؤنث السالم.

٨- **التعدي واللزوم**: وهو تقسيم خاص بالفعل، إذ يكون لازماً فيأخذ فاعلاً، أو متعدياً فيأخذ فاعلاً ومفعولاً به واحداً أو أكثر. وينطبق الشيء نفسه على بعض المشتقات الاسمية مثل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفة المشبهة التي تأخذ مفعولاً به وقد ترفع فاعلاً ظاهراً تأويلاً بالفعل.

٩- **البناء للمعلوم والبناء للمجهول**: وهذا التقسيم خاص بالجملة الفعلية، وحينما يبنى الماضي أو المضارع للمجهول يحدث في

بنيته تغيّرات مخصوصة، ويحذف الفاعل ويرفع المفعول به ويمنع تقديمه، وقد يُلْجَأ إلى هذا التركيب لأسباب بلاغية بحتة.

١٠- **الإفراد والإضافة**: الإفراد أن يكون الاسم غير مضاف. والتركيب الإضافي يتكون من عنصرين: المضاف والمضاف إليه. والمضاف إليه يكون دائماً مجروراً، لكنّ المضاف هو الذي تدخل عليه العوامل وتختلف حالته الإعرابية على وفق تلك العوامل. والمضاف لا يجوز أن تدخل عليه أل التعريف –إلّا في أحوال معيّنة– لأنه يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرَّف. ويحذف منه التنوين ونون المثنى ونون جمع المذكر السالم. ويعامل المضاف في النحو معاملة المعرف بأل إذا دخلت (أل) على المضاف إليه أو كان المضاف إليه معرفة من المعارف. ولا داعي هنا للحديث عن الإضافة المعنوية أو الإضافة اللفظية.

١١- **الإفراد والتركيب**: المفرد في عرف النحاة ما هو غير جملة أو شبه جملة، وغير مركّب تركيباً إضافياً أو مزجياً (باب البيت،

بعلبكّ) ولا مثنى ولا مجموع، ولا يهم بعد ذلك أن يكون المفرد مذكراً (رجل) أو مؤنثاً (امرأة)، معرفة (زيد) أو نكرة (شارع). والمركب يطلق على الجملة وشبه الجملة والمركَّب تركيباً إضافياً أو مزجيّاً.

والجملة لا بد فيها من مسند ومسند إليه، وشبه الجملة هو جارّ ومجرور أو ظرف.

وتبرز أهمية هذه الفصائل، ولا سيما العدد والنوع والحالة الإعرابية والتعريف والتنكير والشخص، في علاقات المطابقة النحوية.

وأهم العناصر التي تساعد في إبراز المطابقة الضمائر وأسماء الإشارة والموصول وتاء التأنيث في الفعل. نقول: (هذا النجم الذي رأيناه في السماء اسمه مجهول) و: (تلك القضية التي حدثتكم عنها تداولتها الألسن حتى وجدوا لها حلًّا مُرْضياً).

وتتجلى علاقات المطابقة النحوية في الصفة التي تطابق الموصوف في العدد والنوع والحالة الإعرابية والتعريف والتنكير.

الأخطاء النحوية

نورد فيما يلي أبرز الأخطاء النحوية التي سببها الوهم أو نقص ما في الإلمام بالقواعد النحوية. وهذه ليست كل الأخطاء النحوية التي تقع في ممارساتنا اللغوية، فتلك كثيرة تأتي من كل حدب وصوب، وشكل ولون، نتيجة الجهل التام بقواعد العربية وأساليبها، ولذلك يرفعون ما يجب نصبه، وينصبون ما يجب رفعه، ويجرون المرفوع والمنصوب، ويرفعون من الأفعال ما يجب جزمه أو نصبه.

١- نصب الفاعل المؤخر إذا كان المفعول به المقدم ضميراً متصلاً.

يقولون: سَرَّني لقاءَك، تشرفني معرفتَك، يؤسفني إبلاغَك بهذا، يمكنني مساعدتَك، أزعجهم تصرُّفَك –ظناً منهم أن المقدم هو الفاعل وأن المؤخر هو المفعول به، ونَسُوا أن الفاعل هنا واجب التأخير. والصواب فيها كلها رفع الفاعل المؤخر: لقاؤُك، معرفتُك، إبلاغُك، مساعدتُك، تصرفُك.

٢- نصب اسم كان وأخواتها المؤخر، إذا كان الخبر شبه جملة مقدماً، وذلك مثل: كان لديَّ موعداً، صار في الحي متجراً، ليس عنده خطةَ عمل –ظناً منهم أن شبه الجملة هو الاسم وأن المؤخر هو الخبر، ونَسُوا هنا أن الاسم واجب التأخير لأن الخبر شبه جملة. والصواب رفع موعد، ومتجر، وخطة.

٣- رفع اسم إن وأخواتها المؤخر، ظناً منهم أن شبه الجملة هو الاسم وأن المؤخر هو الخبر. يقولون: إن عليَّ دَيْنٌ، لعلّ في التأخير خيرٌ، والصواب أن نقول: دَيْناً وخيراً.

٤- رفع خبر (راح) الملحقة بأفعال الشروع، المقدم، ظناً منهم أنه اسمها، مثل: راح ضحيتُها عشرون ألفاً، والصواب: راح ضحيتَها عشرون ألفاً.

٥- ومن الأخطاء التي تعود إلى الاغترار بالشكل:

أ- منع وزن (أفعال) المنتهي بهمزة أصلية أو منقلبة عن أصل من الصرف، مثل أنْباء وأبْناء وأعضاء وأجواء وأنواء. يقولون: تسود البلادَ أجواءُ ماطرةٌ، والصواب أجواءٌ.

ب- معاملة بعض المصادر المنتهية بألف وتاء مربوطة معاملة جمع المؤنث السالم، فيقولون: زاد المطرُ الشديدُ معاناتِهم، ولا نستطيع مضاهاتِها، والصواب فيهما: معاناتَهم، ومضاهاتَها.

ت- نعت الاسم المقصور المنون في حالتي الرفع والجر بنعت منصوب. يقولون: كان له صدًى كبيراً، و: يُطِلُّ المنزلُ على مدىً واسعاً من الحقول، والصواب فيهما: كبيرٌ، وواسعٍ.

ث- نعت الممنوع من الصرف المجرور بنعت منصوب، يقولون: قرأت ذلك في مصادرَ عدةً، والصواب: عِدَّةٍ.

ج- نعت جمع المؤنث السالم المنصوب بنعت مجرور. يقولون: إن أزماتٍ كثيرةٍ قد مَرَّت على هذا البلد. والصواب: كثيرةً.

ح- معاملة جمع التكسير من مثل مجانين معاملة جمع المذكر السالم. يقولون في حالة الرفع: إنهم مجانون، يرفعونه بالواو لا بالضمة. وهذا نادر ولكنه حاصل.

٦- جر الممنوع من الصرف بالفتحة دائماً وهو معرف بأل أو مضاف. يقولون: نظرتُ إلى مصابيحَ الشارعِ، و: تجوّلت في الشوارعَ، والصواب فيهما: مصابيحِ، والشوارعِ.

٧- معاملة الاسم المنقوص معاملة واحدة في جميع الحالات. يقولون: هذا نادٍ واسعٌ، وأنشأنا نادٍ جديداً، وانتسبت إلى نادٍ رياضيٍّ، دون تفريق بين النصب، وحالتي الرفع والجرّ. والصواب في حالة النصب أن نقول: أنشأنا نادياً جديداً، بثبوت الياء ونصبها. والتعبيران في حالتي الرفع والجر صحيحان.

٨- عدم التفريق بين الخبر والمنصوب على الاختصاص. يقولون: نحن الموقعون أدناه نرغب في كذا، يظنون أن (الموقعون) هو الخبر، ولكنه يجب أن يكون منصوباً على الاختصاص (نحن الموقعين...)، والخبر هو جملة (نرغب في...).

٩- عدم التفريق بين الاستثناء التام والاستثناء المفرّغ. يقولون: لم يأت إلا واحداً، والصواب: إلّا واحدٌ، لأنه فاعل لـِ(يأت) وليس مستثنى.

١٠- عدم التفريق بين الاستثناء بالاسم والاستثناء بالحرف. وهذا يتضح عند الاستثناء بـ(غير) و(سوى) وهما اسمان ملازمان للإضافة وما بعدهما هو مضاف إليه مجرور دائماً، ولا يجوز

نصبه؛ ولكنهم يعاملون (سوى) و(غير) معاملة الحرف (إلّا) في الاستثناء فينصبون ما بعدهما حملاً على (إلّا).

يقولون: حضر الضيوف غيرَ واحداً، أو: سوى واحداً، حملاً على إلّا في هذا الموضع: حضر الضيوف إلا واحداً. والصحيح إجراء الإعراب على غير وسوى، مع بقاء ما بعدهما مجروراً: غيرَ واحدٍ، و: سوى واحدٍ.

١١- عدم التفريق بين الحال جملةً والحال مفرداً. يقولون: جاء وهو مبتسماً. وهذا غير صحيح ويجب أن يقولوا: جاء مبتسماً. فـ(مبتسماً) في الجملة الأولى ليست حالاً، بل يجب أن تكون مرفوعة خبراً للمبتدأ (هو)، وجملة (وهو مبتسم) هي الحال.

١٢- عدم التمييز بين الخبر ومقول القول، نحو قولهم: خلاصةُ القول إنهم قومٌ مجتهدون، يكسرون همزة (إِنَّ) ظناً أنَّها وما بعدها مقول القول؛ والصحيح أن تفتح همزة (إنّ) لأنها وما بعدها في تأويل مصدر هو خبر (خلاصةُ القول).

١٣- عدم التفريق بين (لكنْ) المخففة و(لكنَّ)، فيعملون (لكنْ) كما يعملون (لكنّ)، وهذا خطأ لأن (لكنْ) لا تعمل فيما بعدها.

يقولون: لم يحضر هو ولكنْ أخاه حضر. والصواب أن يقال: ولكنْ أخوه حضر.

١٤- نصب الاسم المعرفة بعد (ولا سيما). يقولون: حضر الجميع ولا سيما زيداً. وهذا لا يجوز، لأن الاسم المنصوب الذي يأتي بعد (ولا سيما) يجب أن يكون نكرة، لأنه يُعْرَبُ تمييزاً، مثل: ولا سيما يوماً. و(زيد) علَم، أي معرفة، ولا يجوز أن يأتي في هذا الموضع، لأن التمييز يقتضي التنكير.

١٥- إعمال اسم الموصول في صلته. يقولون: نشب خلافٌ فيما بيْنِهم، وهذا خطأ لأنهم أضافوا اسم الموصول إلى صلته (بينهم) فَجَرُّوها بالإضافة، وهذا غير جائز، والصواب أن نقول: فيما بَيْنَهم.

١٦- إغفال شروط عمل المصدر، كقولهم: بناءُ سَدَّاً على النهر، إقامةُ سوراً للمدرسة، إغلاقُ الطريقَ بين المدينتين، وهذا خطأ لأن المصدر لا يأخذ مفعولاً به إلّا بشروط، أهمها إضافته إلى الفاعل في المعنى، نحو قولنا: كتابتُه الدرسَ، افتتاحهم

معرضاً. ولذلك يجب جرّ (سدّ) و(سور) و(الطريق) بالإضافة إلى ما يسبقها من مصادر.

١٧- ومن أخطاء المطابقة قولهم: السادةُ أعضاءَ المجلسِ المحترمون، يرفعون (المحترمون) نعتاً لـ(السادةُ)، ومعلوم أن النعت هو للأقرب، وقد فُصِل بين (المحترمون) و(السادةُ) بفاصل، فينبغي أن تنصب (المحترمون) نعتاً لـ(أعضاءَ)، فيكون الصواب: السادةُ أعضاءَ المجلسِ المحترمينَ، ولو شئنا الرفعَ، لقدمنا وأخَّرْنا وقلنا: السادةُ المحترمون أعضاءَ المجلس.

١٨- نصب نائب الفاعل عموماً، كقولهم: أُحْضِرَ الطعامَ، أُنْجِزَ الواجبَ، لأنهم يَشْتَمُّون فيه رائحة المفعول به، وقد نَسُوا أن التركيب قد تغير من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول، فغيرت صورة الفعل، وحذف الفاعل، ورفع المفعول به، إشعاراً بهذا، وصار للمرفوع حكم جديد. والواجب الرفع في كل هذا.

١٩- رفع المفعول به الثاني في جملة المبني للمجهول حينما يكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً ويكون الفعل متعدياً أصلاً إلى

اثنين، كقولهم: أُعْطِيَ جائزةٌ، ولم يلتفتوا إلى أن نائب الفاعل ضمير مستتر، وأن (جائزة) هي مفعول به ثانٍ للفعل (أُعْطِيَ).

٢٠- إعمال أفعال القلوب في خبر (أنَّ) بعدها، ظناً أنه المفعول به الثاني، كقولهم: يَحْسَبُ أنه مصيباً، على تقدير: يعتقد نفسه مصيباً، غير ملتفتين إلى أن (مصيب) خبر (أنّ) التي هي وما بعدها في تأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولي (يحسب). ومثل هذا أيضاً قولهم: ظن أنه مقصراً، وحَسِبَ أنه مشهوراً وهكذا يُعْمِلون العامل الأول ويُسَلِّطونه على معمول العامل الثاني الواقع في مجال تأثيره.

٢١- عدم تنبّه بعضهم إلى جنس المفرد في كثير من الجموع، فيقولون: خمس اجتماعات، بدلاً من: خمسة اجتماعات، لأن مفرد اجتماعات مذكر. ويقولون: إحدى الاجتماعات، بدلاً من أحد الاجتماعات، وبضع اجتماعات، بدلاً من: بضعة اجتماعات. ويفعلون العكس، فيقولون خمسة قضايا، بدلاً

من: خمس قضايا، وأحد القضايا، بدلاً من إحدى القضايا، وبضعة قضايا بدلاً من بضع قضايا، لأن المفرد مؤنث.

٢٢- ومما يكثر الخطأ فيه جرّ أفعل التفضيل بالكسرة لا الفتحة، وهو غير مضافٍ ولا مُعَرَّفٍ بأل، كقولهم: نتطلع إلى أكثرِ من هذا، توهماً أنه مضاف إلى حرف الجر (مِنْ). والصواب أن يجرّ بفتحة في مثل هذه الحالة، لأنه ممنوع من الصرف، وغير مضاف.

٢٣- ومما يجري الخطأ فيه مطابقة المضاف والمضاف إليه كقولهم: مديرةُ المدرسةِ الجديدةِ أشدُّ حزماً من المديرةِ القديمة، بجرّ (الجديدة) على أنها صفة للمضاف إليه (المدرسة)، والواقع أنها -كما يدل السياق- صفة لـ(مديرةُ) لا لـ(المدرسةِ)، فيجب رفعها، لتكون العبارة هكذا: مديرةُ المدرسةِ الجديدةُ أشدُّ حزماً من المديرة القديمة.

٢٤- ومن أبرز الأخطاء عند إسناد الأفعال المنتهية بألف إلى واو الجماعة أنهم يضمّون ما قبل الواو بدلاً من فتحها، فيقولون:

سَعُوا بدلاً من سَعَوْا، وأنهم يفتحون ما قبل الياء في الأفعال المنتهية بياء، فيقولون: بَقَوْا، بدلاً من بَقُوا.

٢٥- وهم يستعملون (لا زال) للدلالة على استمرار حصول الشيء بدلاً من (ما زال) أو (ما يزال)، مع أن (لا) مع (زال) تفيد الدعاء، وكأنهم يدعون أن يظل الحدث مستمراً. يقولون: لا زالت النيرانُ مشتعلةً، وهو يحتمل دعاء أن تظل النيران مستمرة، بدلاً من مجرد الإخبار باستمرار الحدث.

٢٦- ومنهم مَنْ لا يعترف بعلامات الإعراب الفرعية فيجر الممنوع من الصرف دائماً بالكسرة، بدلاً من الفتحة؛ وينصب جمع المؤنث السالم بفتحة، بدلاً من الكسرة.

وبعد؛ فما سبق أخطاء نحوية صريحة، ويجب أن تُتَضَمَّنَ في الأسئلة التي يُطْلَبُ فيها تحديدُ الخطأ.

الانزياحات الأسلوبية

ثمة أساليب نحوية شائعة يستعملها المتكلمون بالعربية، وليس فيها خطأ إعرابي صريح، ولكنها تخالف المألوف في أمثالها.

منها زيادة الواو، ممّا يزيد العبء التركيبي دون زيادة في المعنى، كما في: سبق وأَنْ.../ لا سِيَّما وأنَّ.../ لا بُدَّ وأنَّ.../ منذ مدة ونحن نستعد لهذا/ إنَّ الخطة الجديدة والتي ما زالت قيد النظر...

ومنها استخدام حرفي عطف معاً، نحو: بل و/ وحتى/ وثُمَّ.

ومنها زيادة الفاء بعد ما هو في معناها، مثل: لذلك فنرى/ وعلى هذا فأظن أنَّ كذا.../ وهكذا فتقتضي المصلحة أَنْ...

ومنها توالي اسمين بالمعنى نَفْسِهِ، مثل: ثَمَّةَ هنالك مسألةٌ يُرادُ حَلُّها.

ومنها إتباع الحرف بلفظة معجمية مستقلة بالمعنى نفسه، مثل: أُغْلِقتِ الطريق لغايات إصلاحها من الساعة الثانية ولغاية الساعة

الرابعة، بدلًا من: أغلقت الطريقُ لإصلاحها، من الساعة الثانية إلى الساعة الرابعة.

ومنها استخدام حرفين بدلاً من حرف واحد، كقولهم سوف لا وسوف لن، بدلاً من (لَنْ) وحدها.

وقد شاع هذه الأيام تعديةُ الفعل المتعدي بحرف جر، كقولهم: ذَكَر بأنه، أو على أنه، وبَيَّنَ بأنه أو على أنه، وأعلن بأنه كذا، وقال بأنه أو على أنه كذا؛ كما شاع تبادل حروف الجر، مثل: ساعد على أو ساعد في، وأَثَّرَ على أو أَثَّر في.

كما شاع استخدام المبني للمجهول والدلالة على الفاعل بعبارات مثل: بواسطة، منْ قِبَل، على يد...؛ وكذلك شاع استعمال الفعل تَمَّ أو جرى أو وَقَع ثم المصدر بدلاً من الفعل الصريح.

ومن الأساليب الشائعة تكرار (كُلَّما)، وتكرار الظرف (بَيْنَ)، وإدخال اللام على (وَحْدَهُ)، وإدخال عناصر تؤدي إلى ثقل تركيبي، مثل قولهم: وعلى الرغم من (كذا)... إلّا أن (كذا)، ودخول (ال) التعريف على (غير) و(بعض) و(كلّ).

وقد اختلف الباحثون حول ما تقدم من أساليب، فقال فريق إنها تطور طبيعي في اللغة، وإن الهدف من الزيادة فيها هو التوكيد، وهي تخلو من أي خطأ إعرابيّ واضح، وورد أمثالها في استعمالات القدماء، ويمكن قبول الوارد منها في اللغة الوظيفية بحكم سلطان الشيوع، وإن كنا لا نشجّع، قدر الإمكان، استعمالها وانتشارها.

وقال فريق آخر: ينبغي الاعترافُ بأنها انحرافات أسلوبية تخالف المألوف في بابها، وتؤدي إلى ثقل تركيبي لا لزوم له ولا فائدة، وينبغي معاملتها كالأخطاء الإعرابية تماماً، وتخليص العربية منها.

ونحن نرى أن المسألة متروكة لواضعي أسئلة الامتحان، فإمّا أن يتجنبوا إدراجها في الأسئلة؛ أو يُخَطِّئوا بعضاً منها، مثل: سوف لن، بل و، لوحده، ثَمَّ هنالك، لا بُدَّ و، سبق و، لا سيما و، ولغاية كذا (في الوقت والمكان)؛ أو أن يدرجوها على أنها فرضت نفسها فرضاً بقوة الشيوع، وغيرُها أفضلُ منها، فيأتون في السؤال عنها بدائل مستقيمة سلسة، حتى تبدو هي مُسْتَثْقَلة وغير مُحَبَّذَة.

ملحوظات وإرشادات عامة

*** اختيار النص**

يفترض في نصّ الاستيعاب أن يتناول موضوعاً عاماً يهمّ أغلب المُمْتَحَنين، وإذا كان موضوعه من تخصص دقيق فينبغي أن يكون مُبَسَّطاً إلى أقصى حدّ. والمفروض أن يحمل فكرة أساسية تتفرع إلى أفكار جزئية عدة، حتى يمكن التدرج في الأسئلة من الجزئيات إلى العموميات، بل إلى الفكرة الرئيسة، ويصبح المُمْتَحَن قادراً في النهاية على وضع عنوان موجز لهذا النص. ومعنى هذا أن تكون الأسئلة متسلسلة موافقة لتطور الأفكار في النص، وغير استنتاجية قدر الإمكان، وغير ملغزة.

ويراعى ألا يزيد زمن الإجابة عن الأسئلة، على الزمن المحدّد للنص.

*** الأسئلة النحوية واللغوية**

يجب أن تشمل أسئلة النحو معظم الأبواب النحوية الأساسية من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات، وأحوال جزم المضارع ونصبه، وعلامات الإعراب الفرعية التي يكثر الخطأ فيها، وأن تشمل مسائل المطابقة النحوية بكل أشكالها، والحذف والتقديم والتأخير، والإعمال والإلغاء والتعليق، وعمل المشتقات مثل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر، وتشمل كذلك الأدوات والأساليب، ما عدا أسلوبي التنازع والاشتغال والأساليب الانفعالية من نداء وندبة واستغاثة.

ويحسن أن نأخذ في الاعتبار الأخطاء النحوية الشائعة التي أوردناها سابقاً، وأن نبتعد في صورة عامة عن المسائل النحوية الخلافية والتخصّصيّة الدقيقة، والتمارين العقلية غير العملية، والخصائص اللهجية الشاذة (مثل لُغَة أكلوني البراغيث).

وفي الأسئلة التي يُطْلَبُ فيها تعيينُ الخطأ يحسن أن نتجنب المسائل التي يجوز فيها تعدُّدُ حالات الإعراب، مثل حالات الاسم بعد: ليتما، وكَأَنْ (المخففة من كأَنَّ)، وحتى (غير الجارّة)، وبَلْهَ، وخلا وعدا وحاشا حينما تستعمل للاستثناء، وحيثُ، وحالات الاسم إذا كان صفة لاسم (لا) النافية للجنس أو معطوفاً عليه، والمستثنى بـ(إلا) بعد كلام تام منفي، وتابع المنادى المبنيّ، وعمل اسم التفضيل، وحالات قطع الصفة وبدل التفصيل عن التبعية، وويح وويل في حالة عدم الإضافة، وتوسّط العامل في أفعال القلوب، والوصف المعتمد، وذلك حتى لا يُحْتَسَب أو يُعَدَّ الجائزُ خطأً، وهو ما يؤثر في النتيجة العامة للمُمْتحن. لكن هذا لا يعني ألا تجيء الصور الإعرابية الجائزةُ بدائل في الأسئلة النحوية، بل تُورَدُ على أنها صحيحة، وليست المقصودة بالتخطئة في السؤال. فالخطأ الذي نبحث عنه في الأسئلة هو ما أجمع علماء العربية على تخطئته ولا مجال لتأويله.

ولعل من الواجب أن تشمل الأسئلة بعض المسائل الصرفية، مثل إسناد الأفعال المعتلة الآخر إلى الضمائر، واشتقاق أسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة والمصادر، وتعيين جذر بعض الكلمات، والنسبة والتصغير والجمع، وكذلك بعض المسائل المعجمية، مثل الأفعال التي يختلف معناها المعجميّ حسب صيغتها (مثل استلم وتسلم)، أو حرف الجر الذي يليها (مثل رغب في ورغب عن). ومن الضروري ألا يُقْتَصر في الأسئلة على جوانب معينة وإهمال جوانب أخرى، بل يجب أن يكون التوزيع عادلاً بنسب متوازنة، وأن تكون الأسئلة وتعليماتها واضحة وضوحاً لا يقبل اللبس. ويُفَضَّل أنْ تُوضَعَ نماذجُ توضيحية.

وينبغي العناية بالضبط التام حيث يجب.

أسئلة الإملاء والترقيم

يفترض في أسئلة الإملاء أن تتضمن الموضوعات الآتية:

١- الفرق بين همزتي القطع والوصل، وطريقة كتابة الهمزة في أول الكلمة ووسطها وآخرها، مع التركيز على المواطن التي تكون فيها الهمزة دالة على الحالة الإعرابية كما في: أبناؤُه وأبناءَه وأبنائِه، أو الفرق بين الصيغ الصرفية والبناء للمجهول والبناء للمعلوم، مثل: ساء، سِيءَ، ائتمن، اؤتمن، رأى، رُئِي، سأل سُئِلَ، مسؤول، سائل، مسألة...

٢- الفرق بين هاء الضمير والتاء المربوطة: عنده، له، لديه، كلمة، فكرة، قرية، استدارة.

٣- الفرق بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة: معلمات، ثقات، أثبات، قضاة، علّامة، مراعاة، مضاهاة، مُجازات، مُجَازاة...

٤- تغيرات التاء في وزن افتعل حينما تكون مسبوقة بطاء أو زاي أو دال أو ضاد. اطَّرد، ازدهر، ادّعى، اضطهد، اضطر...

٥- زيادة الياء خطأً في مخاطبة المفردة المؤنثة: أنتي، لكي، عندكي، عرفتي، كتابكي...

٦- زيادة الألف خطأً في جمع المذكر السالم المضاف: معلموا المدرسة، محاموا الدفاع...

٧- زيادة الألف خطأً على الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو: يسموا العاقل عن الصغائر، يدعوا المؤمن ربه.

٨- كتابة الذينَ واللذَيْنِ.

٩- الفرق بين الضاد والظاء: ظلَّ، ضَلَّ...

١٠- الكلمات التي يراعى فيها الرسم القرآني: هذا، هؤلاء، ذلك، بسم...

١١- (ما): أماكن فصلها ووصلها: عَمَّ، إلامَ، علامَ، فيم؟ في ما/ على ما/ إلى ما.

١٢- كتابة الألف ثالثة فما فوق: رمى عصا دنا فتى ألقى التقى استدعى...

ويقتصر في علامات الترقيم على النقطة، والفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطتين الرأسيتين، وعلامات الاستفهام

والتعجب والتنصيص والاقتباس، وهي التي تدل على حدود المعاني الجزئية والكلية والمقاصد من إخبار واستخبار وتنصيص وتفصيل وتفسير.

ويُحْرَص على تجنُّب العلامات المركَّبة، وعلى أن تكون العلامات مفرقة بين المعاني، مثل قولنا: تزوّج عادل، وأخوه في سَفَر –فالواو هي واو الحال، إذا فَصَلَتْ (فاصلةٌ) بين الجملتين، واستئنافية إذا وُضِعَتْ (نقطة) في مكان الفاصلة.

إرشادات للممتَحَنين

١- استحثاث الذاكرة لاستحضار أبرز القواعد التي علقت بالذهن، مثل: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات، وعلامات الإعراب الأصلية والفرعية، وحالات التقديم والتأخير والحذف الوجوبية، وأبرز الأخطاء التي حصرناها في ما سبق.

٢- ملاحظة ما في النص أو الجملة من قرائن للحكم على وظيفة الكلمة في الجملة وحالتها الإعرابية. فإذا قرأنا جملة مثل: نشهد نقطةَ انطلاقٍ جديدةٍ، نعرف أنها خطأ، لأنه يتضح من السياق أن كلمة (جديدة) هي صفة لـ(نقطةَ) لا (انطلاقٍ)، وأنها يجب أن تكون منصوبة مثل (نقطة) لا مجرورة مثل (انطلاقٍ). وكذلك إذا قرأنا جملة: تُعَدُّ هذه المرحلة مرحلةَ تحولٍ خطيرةٍ، نعرف أن هذه الجملة غير صحيحة وأنه يجب نصبُ كلمةِ (خطيرة) لا جَرُّها، لأنها صفة لـِ(مرحلةَ) لا لـِ(تحولٍ). وإذا

قرأنا جملةً مثل: جُمِعَتِ الكلمة جَمْعَ مذكرٍ سالمٍ، عرفنا أنها غير صحيحة لأن (سالم) هي صفة لِـ(جَمْع) لا لِـ(مذكرٍ)، فينبغي إذن نصبُها لا جَرُّها.

٣- تحكيم ضوابط المعنى، فما تتمّ به الفائدة (أي اكتمال المعنى) يكون خبراً. وبهذا نعرف خبر المبتدأ، وخبر كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها. والذي يقع عليه الفعل هو مفعول به، والذي ينسب إليه الفعل هو فاعل. والنقطة تكون عند حدود المعاني الكلية، والفاصلة عند حدود المعاني الجزئية. وما يصلح جواباً عن (كيف) هو حال، وما يصلح جواباً عن (ماذا) هو تمييز، وما يصلح جواباً عن (لماذا) هو مفعول لأجله، وعن (متى) هو ظرف زمان، وعن (أين) هو ظرف مكان، والمصدر الذي يؤكد الفعل هو مفعول مطلق، والذي فيه معنى المفعول به ولكنه مرفوع هو نائب فاعل، وهكذا.

٤- العناية بالشكل، فالحركات دوالّ على وظائف نحوية معينة، والشكل (أو هيئة الفعل) هو الذي يفرّق بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول...

٥- العناية بالموقع أو الرتبة، فالترتيب الأصلي، في غير حالات التقديم والتأخير الوجوبيّة هو: فعل+ فاعل+ مفعول به، وكان (وأخواتها)+ اسمها+ خبرها، وإن (وأخواتها)+ اسمها+ خبرها، ومبتدأ+ خبر. وحروف الجر تسبق الاسم، والصفة تتبع الموصوف، والتأكيد يتبع المؤكَّد، والبدل يتبع المبدل منه، والمعطوف يتبع المعطوف عليه.

وشبه الجملة يُتَصرَّف فيه كثيراً بالتقديم والتأخير، وغالباً ما يكون شبه الجملة صلةً لموصول أو صفة أو حالاً أو خبراً. وأدوات النفي والاستفهام والشرط، تأتي يمين الجملة، والمفاعيل تأتي يسار الجملة.